اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 20-12-2008 رقم العـدد: 2036 رقم الصفحة: 6 مسلسـل: 6 رقم القصاصة: 1

سمو الأمير نايف وسمو ولي عهد قطر الشيخ تميم بن حمد

الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي ـ القطري:

أخوة راسخة.. ومصالح مشتركة

فتح الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي - القطري الذي اختتم أعماله في الرياض يوم الأربعاء الماضي برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية نائب رئيس المجلس عن الجانب السعودي وسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي عهد قطر ورئيس المجلس عن الجانب القطري، فتح أفقا واسعا لتطور العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين ووضع أسساً قوية لتوطيد العلاقات التاريخية بين الشعبين من خلال شراكة إستراتيجية حقيقية، ورؤية طموحة لمجالات التعاون على كافة الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.

د. العطية أمين عام مجلس التعاون الخليجي: مجلس التنسيق المشترك إضافة لدعم العمل الخليجي المشترك

تغطية ـ سعد الحميداني:

ووصف صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز دور المجلس المشترك بأنه سيضفي لبنات قوية في مسيرة العلاقات التاريخية بين المملكة ودولة قطر، مشيراً إلى أن اللقاء الذي تم بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وأخيه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في سبتمبر الماضي والزيارة المهمة الناجحة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران للدوحة في يوليو الماضي كان لهما أبلغ الأثر في فتح آفاق جديدة لتعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين، واعتبر سموه قرار إنشاء مجلس التنسيق المشترك دليلا على حرص القيادتين على ترسيخ العلاقات الثنائية والارتقاء بها على كافة الصعد بما يحقق مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

وأشار الأمير نايف إلى التحديات التي يواجهها العالم ومنطقة الشرق الأوسط وقال: إن مما يبعث على الارتياح واقع الاهتمام الذي توليه قيادتا البلدين لترسيخ نهج العمل المشترك لمواجهة هذه التحديات معرباً عن ثقته في أن الأجهزة المختصة في البلدين ستضاعف الجهود لوضع هذا النهج موضع التنفيذ، ولاستثمار الإمكانات المشتركة بما يحقق مصلحة البلدين ودول مجلس التعاون الشقيقة والأمتين العربية والإسلامية، ونوه الأمير (نايف) بالتصديق على محضر اتفاقية الحدود المشتركة والاتفاقيات التي تعزز التعاون بين البلدين على كافة المستويات، ودعا القطاع الخاص في البلدين للعمل على توسيع دائرة التعاون والعمل على زيادة المشروعات المشتركة.

ومن جانبه عبر سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد القطري عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو وزير الداخلية على حسن الاستقبال والإعداد الجيد لاجتماع مجلس التنسيق الأول، وقال سموه: «إن عقد الاجتماع الأول للمجلس في بلدنا الثاني المملكة العربية السعودية الشقيقة يؤكد حرص القيادة الحكيمة في بلدينا للعمل معا لدعم وتعميق الروابط الأخوية الوطيدة بينهما لما

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 20-12-2008 رقم العـدد: 2036 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 6 رقم القصاصة: 2

الأمير نايف بن عبدالعزيز: مجلس التنسيق السعودي - القطري سيضفي لبنات قوية لمسيرة العلاقات التاريخية الوثيقة بين البلدين الشقيقين

سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني: الظروف الصعبة التي يمر بها العالم اليوم تتطلب منا المزيد من التنسيق والتعاون والتقارب والتآزر في جميع المجالات

الوفدان السعودي والقطري في بداية الاجتماع

الأمير نايف والشيخ تميم والشيخ حمد بن جاسم

د. أحمد عبدالملك: المملكة وقطر وضعتا الماضي وراء ظهرهما وتستعدان لمواجهة تحديات المستقبل بروح المسؤولية

فيه الخير للبلدين وشعبيهما الشقيقين». وقال سمو الشيخ تميم إن الظروف الصعبة التي يمر بها العالم اليوم تتطلب المزيد من التنسيق والتعاون والتقارب والتآزر في جميع المجالات لمواجهة تلك الظروف والتعامل معها، وعبر سموه ولي عهد قطر عن ثقته بأن البلدين سيتمكنان بفضل تكاتفهما من تجاوز تلك الظروف والمضي قدما في مسيرتهما المباركة لتحقيق المزيد من التقدم والرخاء.

اتفاقيات ومذكرات تفاهم:

وتؤكد إن سلسلة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها خلال اجتماعات الدورة الأولى لمجلس التنسيق السعودي - القطري طابع الجدية والتصميم في أعمال هذا المجلس، والإرادة السياسية القوية لإنجاح وتطوير جهوده، وشملت الاتفاقيات الثنائية التي تم توقيعها محضر تبادل وثائق التصديق على المحضر المشترك بشأن الحدود البرية والبحرية بين المملكة ودولة قطر والخرائط المرافقة له والتي تم التوقيع عليها في جدة في ٢/٧/ ١٤٢٩ هـ، ومذكرة تفاهم للتشاور والتنسيق السياسي بين وزارتي خارجية البلدين، ومذكرة تفاهم للتعاون الإعلامي والثقافي، ومذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة التجارة والصناعة في المملكة ووزارة الأعمال والتجارة في دولة قطر؛ كما وقع الجانبان اتفاقية لانشاء مجلس مشترك لرجال الأعمال بين مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية وغرفة تجارة وصناعة قطر، ومذكرة تفاهم بين مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية وغرفة تجارة قطر.

هذه الاتفاقيات والمذكرات تضع الأسس وتحدد الأطر لتعاون وتنسيق ثنائي حقيقي في مختلف المجالات الإستراتيجية، وهو ما أشار إليه بوضوح البيان المشترك الذي صدر في ختام أعمال الدورة الأولى لمجلس التنسيق المشترك، وتحت عناوين هذه الاتفاقيات يمكن تصور قفزة حقيقية في مستوى التعاون السعودي - القطري وآليات ترجمة إرادة القيادتين السعودية والقطرية إلى واقع ملموس على مستوى التطبيق والأجهزة التنفيذية، وفي هذا الصدد

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 20-12-2008 رقم العـدد: 2036 رقم الصفحة: 8 مسلسـل: 6 رقم القصاصة: 3

الأمير نايف والشيخ حمد بن جاسم يوقعان وثائق اتفاقية الحدود البرية والبحرية

د. محمد أبو ساق عضو مجلس الشورى: الاتفاقيات بين المملكة وقطر تعد دعماً تكاملياً للعلاقات البيئية بين دول مجلس التعاون في مجالات إستراتيجية هامة

خالد بن عبدالله الزيارة مدير تحرير وكالة الأنباء القطرية: الاتفاقيات طموحة جداً ومدلولاتها عميقة تؤكد نهج التفاهم والتعاون بين البلدين

تبرز إشارة معالي وزير المالية د.إبراهيم العساف إلى إمكانية إنشاء جهاز أو شركة أو صندوق استثماري مشترك بين البلدين، وتشجيع الشركات في البلدين للدخول في قطاع المقاولات في البلد الآخر. أما معالي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي د.عبدالرحمن العطية فقد وصف مجلس التنسيق المشترك بأنه يشكل إضافة لدعم العمل الخليجي المشترك وصولا إلى التكامل المنشود بين دول المجلس؛ وقال أمين عام مجلس التعاون: إن لقاء «الرياض» يشكل نقلة نوعية على صعيد تعزيز العلاقات الحميمة بين المملكة ودولة قطر وهي علاقات تزداد متانة انطلاقا من التوجيهات السامية لقيادتي البلدين بحكم وشائج الأخوة والجيرة والمصير والرؤية المشتركة تجاه القضايا الخليجية والعربية والإسلامية.

أصداء واسعة وتفاؤل بالنتائج

اجتماع مجلس التنسيق المشترك السعودي - القطري في الرياض والنتائج المهمة التي تمخض عنها كان لها أصداؤها في أوساط النخب الخليجية؛ خاصة في المملكة وقطر؛ حيث عبّر عدد من الكتاب والأكاديميين والمثقفين عن ترحيبهم بهذا التطور الإيجابي في علاقات البلدين، وتوقعوا أن يكون له انعكاساته على مجمل علاقات التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد تحدث لليمامة الأستاذ خالد بن عبدالله الزيارة مدير تحرير وكالة الأنباء القطرية والمحرر الدبلوماسي بجريدة الشرق القطرية عن نتائج اجتماعات مجلس التنسيق السعودي - القطري في دورته الأولى قائلاً: في البداية نعبّر عن سرورنا وارتياحنا بوجودنا بين إخواننا في بلدنا الثاني المملكة العربية السعودية؛ بالإضافة إلى أن هذه الاتفاقيات تراكمات لإنجازات سابقة وعلاقات راسخة بين الشعبين والبلدين الشقيقين ومدلولات هذه الاتفاقيات كبيرة جدا، وهي اتفاقيات طموحة جداً وتعطي تأكيداً على أن هذا التوجه هو راسخ من جذوره في تاريخ البلدين وتاريخ المنطقة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، وتنسيق المواقف بين المملكة ودولة قطر ليس بغريب على البلدين، ومجلس التنسيق السعودي القطري هو محصلة طبيعية للتقارب والتفاهم في كافة المجالات التي تحتويها هذه الاتفاقيات التي رأت النور هذا اليوم، ونأمل أن تكون نبراسا ونهجا نسير عليه، نحن أهل المنطقة كعربون نقدمه للأصالة المتوفرة في شعوب هذه المنطقة.

إننا نتكلم ونحن على مشارف انعقاد قمة مسقط المنتظرة في أواخر ديسمبر الجاري، وهذا التقارب السعودي القطري وهذا الإنجاز الذي نشهد ميلاده اليوم هو بلا شك لبنة قوية في جدار مجلس التعاون الخليجي الذي أسس على هذا المنهج، وهو تكريس وتأكيد لمبادئ التعاون بين مجلس التعاون، والسعودية وقطر تقدمان نموذجاً حياً يعطي دليلاً قاطعاً على ما تملكه هذه الشعوب من إمكانية التعاون الذي يصب في خدمة الأمة العربية والإسلامية جمعاء، ومجلس التنسيق القطري السعودي وكما قررته القيادة العليا وما تضمنه نظام التأسيس يعمل لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات السياسية والتجارية والأمنية والاقتصادية والثقافية والمالية والإعلامية.. إلخ. والذي نشاهده أن هذه الاتفاقيات ليست مقصورة على مجال معين إنما هي شاملة لكل مجالات الحياة التي يمكن أن يسهم فيها كلا الشعبين الشقيقين والتي تصب في مصلحة البلدين والشعبين عملاً بتنفيذ توجيهات القيادة العليا في البلدين، والمجلس يتولى وفق نظامه الأساسي وضع السياسة العامة للتعاون والتنسيق بين البلدين الشقيقين بجميع القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز التعاون الدبلوماسي والقنصلي في علاقات البلدين مع الدول الأخرى.

وتوثيق التعاون الأمني وتبادل المعلومات بما ينسقه الأمن المشترك بين البلدين، وهذه مبادئ وأسس نؤكدها ونرحب بها ونباركها.

ويقول د.أحمد عبدالملك أكاديمي وإعلامي قطري - إن الاتفاقيات العديدة التي وقعت بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر حتمتها الظروف والوشائج ومرجعيات التاريخ المشترك لكلا البلدين؛ ولعل أهمها

اسم المصدر: اليمامة

التاريـــخ: 20-12-2008 رقم العـدد: 2036 رقم الصفحة: 9 مسلسـل: 6 رقم القصاصة: 4

التصديق على المحضر المشترك في شأن الحدود البرية والبحرية بين البلدين، والخريطتين المرافقتين له والموقع بمدينة جدة بتاريخ ١٤٢٩/٧/٢هـ؛ بالإضافة إلى مجالات العمل المشترك (التجارة والصناعة والثقافة وغرف التجارة)، وهذا يعني أن البلدين قد وضعا الماضي خلف ظهرهما ويستعدان لمواجهة تحديات المستقبل بروح من المسؤولية والنظرة الثاقبة للأمور، وهذا التطور الإيجابي في العلاقات بين البلدين حتما سوف ينعكس أولا على الشعبين السعودي والقطري، ويسهل حياتهم ويقوي الأواصر بينهما؛ كما أنه سوف يدعم مواقف البلدين ورؤيتهما المشتركة في مجلس التعاون، أما عن الآفاق التي يمكن أن تترتب على هذه الاتفاقيات فكثيرة، منها إحساس المواطنين في كلا البلدين بعمق العلاقات السياسية، واتاحة المجال للتوسع التجاري وتبادل الاستثمار، والخبرات في مجال غرف التجارة، وهذا قد يشمل تعديل بعض القوانين الخاصة بهذا الشأن في كلا البلدين، وحتما هذا التطور سوف يعزز القرارات الصادرة عن قمم مجلس التعاون فيما يتعلق بالمواطنة الخليجية؛ بالإضافة إلى التقارب الإعلامي والثقافي والفني، وهو محور مهم في تقارب الشعبين وتقريب وجهتي نظرهما حول المكونات الثقافية لكلا الشعبين، والتعريف بالمخزون الحضاري لكليهما؛ نحن في هذه المناسبة نشيد بالرؤى الثاقبة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية وصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، والذي قال في مناسبة سابقة: لقد وضعنا الماضي خلفنا ونتطلع إلى المستقبل، وهي رؤية تكررت في هذه المناسبة التاريخية، وكمثقفين ومفكرين وإعلاميين نتطلع أن نتبادل الأسابيع الثقافية، وأن يتعرف الشعبان في البلدين - عبر الإعلام - على الرموز الثقافية والإعلامية ودورها في النسيج الحضاري الذي يتبلور في كلا البلدين.

ويرى د.محمد أبو ساق عضو مجلس الشورى السعودي أن هذه الاتفاقيات تعكس رؤية حكيمة لقيادة البلدين الشقيقين، ويعتبر تشكيل مجلس التنسيق السعودي القطري تتويجا موفقا للعلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين؛ وقد جاء الاجتماع المشترك بين الوفدين برئاسة الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية السعودي والشيخ تميم بن حمد ولي عهد قطر ليحقق نقلة نوعية ملموسة في العلاقات الثنائية، وتعتبر دولة قطر بشعبها وقيادتها قريبة إلى نفوسنا في المملكة وعزيزة علينا مثلما هي قريبة إلينا جغرافيا، وهذه الاتفاقيات في مجالات الحدود والتجارة والسياسة والثقافة سوف تفتح مجالات أرحب في تعاون وعلاقات البلدين.

وحيث المكانة الإستراتيجية إقليمياً وعالمياً للمملكة ودورها الرائد فإن تعزيز علاقاتها بدولة قطر الشقيقة ودفع هذه العلاقات لمزيد من الجوانب التنفيذية المهمة يعد أيضا نقلة متميزة لما تتمتع به دولة قطر من خصائص إستراتيجية وفرص واعدة في مجالات متعددة.

وهذه الاتفاقيات الثنائية بين المملكة وقطر تعد دعماً تكاملياً للعلاقات البينية لدول مجلس التعاون في مجالات إستراتيجية مهمة؛ كما أن المزيد من العلاقات والاتفاقيات الإستراتيجية بين دول المجلس تعتبر من جانب آخر درعا حصينا لتعزيز الأمن الإقليمي بوسائل حديثة ومتجددة تلائم تحديات هذا العصر.